محمود عباس

الاتفاق في عيون المعارضة

الاتفاق في عيون المعارضة

إهــــــــداء ٢٠٠٧

السفير/ سعيد كمال

جمهورية مصر العربية

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة:

كانت صحيفة الشرق الأوسط، قد نشرت هذا الموضوع، بعد لقائها، مع الأخ محمود عباس (أبو مازن) عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، عضو اللجنة المركزية لحركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)، في عددها رقم 5499، الصادر بتاريخ 1994/1/17.

ونظرا لما جاء فيه من جوانب وقضايا هامة، تتصل بمسيرة الأحداث في ظل العملية السلمية ومضاعفاتها، فقد رأينا أن نضمنه هذه الصفحات، راجين أن نساهم، بذلك، في القاء أضواء على خطوات المسيرة النضالية الفلسطينية نحو تحقيق الهدف الفلسطيني، في اقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس.

مكتب الشؤون الفكرية والدراسات

لن نرد على من ينقلون افكار غيرهم، و يتحدثون بلسان الآخرين، او اولئك الذين يعبرون عن رغبات "لمن يعنيهم الامر". ولن نلتفت لمن لا يقرأون، وان قرأوا لا يفهمون، وان فهموا فانهم يفهمون ما يتهيأ لهم طبقاً لمواقف مسبقة واحكام مقررة. لن تعنينا اقوال من لم يكتووا بنار الاحتلال، ولم يعانوا وحشة الغربة والتشرد والضياع. لن نستمع لمن لم يرتعبوا من كلمة "حدود"، و"جوازات سفر "و"مطارات" و "موانىء" لان كل كلمة منها تشكل بالنسبة لنا كابوساً لا ينتهي ظلامه، ومسلسل رعب لا آخر لحلقاته.

ولن نقبل قول من ينطلقون من زاوية ضيقة خاصة، تعبر عن رؤية شخصية او هدف ذاتي. اؤلئك الذين يبحثون عن بقعة تلبي طموحاتهم وتحفظ لهم امتيازات يشعرون انهم سيخسرونها او يفقدونها، او يتلمسون الطريق ليجدوا لهم دوراً ما في المستقبل وقد لا يجدونه، فيلجأون الى النقد والرفض والتجريح. ولن نهتم بأولئك الذين يفضلون الجلوس في الدائرة المريحة بعيدا عن الخطر. ان هؤلاء وهؤلاء قلة بالنسبة لمن تناولوا الاتفاق

بموضوعية وحرص، حيث انتقدوا، لان هناك ما ينتقدونه، ولا ننكر ذلك، ولا نغمطهم حقهم في الحديث والبحث عن الاحسن والافضل، وينبهون الى المخاطر والمصاعب التي يرونها، ويلفتون الانظار الى ما يجب عمله وما لا يجب عمله.

ويبقى هناك الفريق الذي يخلط بين قومية القضية ومصدر القرار. ويبنون النظريات او يخترعونها حول الصفة وينسون الموصوف. مع أن القطرية هي السمة الدارجة في مختلف بقاع الوطن الواسع. وما ان يصلوا الينا حتى يهبط عليهم وحي القومية ويصروا على ان يصادق على قرارنا ويعتمده برلمان وهمي يمتد من المحيط الى الخليج.هنا القطرية الفلسطينية "لاقومية" اما قطريتهم الصارخة "فهي القومية".

ولكن من يستطيع ان يجحد حق جماهير الضاد من اقصاها الى اقصاها، تلك التي حملت هموم هذه القضية وقدمت من اجلها تضحيات لا تنكر، واحتملت في سبيلها اعباء ثقيلة، وبذلت الكثير والكثير؟؟ هذه الجماهير لم تطلب مكافأة، ولم تبحث عن مردود، ولم تسع الى مكسب. ولا اعتقد انها نصبت احداً ينطق باسمها ويطالب نيابة عنها بما لم تطلبه. واذا ادعى احد بانه يستشف

رغبات هذه الجماهير وآمالها، فنحن ايضا قادرون على ذلك، بل وربما نعرف اكثر، قياس نبض هذه الجماهير وعمق احاسيسها. بعض ما قيل عن الاتفاق يستحق ان يلتفت اليه. وان تحترم دوافعه، وان تقبل اسبابه، وأن نرد عليه ونوضح له ما التبس عليه:

س - ان الاتفاق لا ينطبق الا على الضفة الغربية وغزة، ويمس نحو ثلث ابناء الشعب الفلسطيني دون غيرهم، حيث يتحدث باقتضاب ولكلمات قليلة للغاية عن ضرورة حل لمشكلة اللاجئين.

ج - ان المرجعية الدولية التي قامت على اساسها مفاوضات مدريد وواشنطن واوسلو هي القرار 242، 338.والمجلس الوطني في العام 1988 وافق على الالتزام بهذه المرجعية وقبل ان تكون الاساس. وكذلك قمة فاس الزمت نفسها بالمرجعية الدولية 242 و338 وبحق جميع دول المنطقة في العيش بسلام وبحدود آمنة. وهذا يعني ان القرارين هما ما يعتد بهما المتفاوضون.

وبالعودة الى القرار 242 نجد بنداً يقول " بحل عادل لمشكلة اللاجئين". وقد حاول الاسرائيليون فيما مضى ان يفسروا

كلمة "لاجئين" بانها تشمل اليهود الذين جاءوا من البلاد العربية الى اسرائيل، وذلك من اجل تمييع تطبيق هذا القرار الذي جاء حصراً باللاجئين الفلسطينيين.

وقد اوردت رسالة التطمينات الامريكية بان مشكلة اللاجئين يمكن ان تبحث في المفاوضات المتعددة كما تبحث في المفاوضات الثنائية. وهذا ما دعانا الى ان نطرحها في الجولات الثلاثة التي تمت حول المفاوضات المتعددة الاطراف في كل من اوتاوا واوسلو وتونس وقد استندت مرافعاتنا في كل هذه الجولات على القرار 242 الذي يتحدث عن حل عادل لمشكلة اللاجئين، ولا يوجد بحث سابق للمسألة الا في قرار واحد فقط صدر عن الجمعية العامة للامم المتحدة وهو القرار 194 لسنة 1948 هذا وكانت الولايات المتحدة تصر في كل دورة للجمعية ان تطرح او تعيد طرح هذا القرار للتأكيد. حتى سمي الابن المدلل للولايات المتحدة. ذلك القرار الذي خلاصته تقول "التعويض على من لا يرغب في العودة". وقد صادف تأييداً منقطع النظير عندما طرح اول مرة في اوتاوا بكندا، فايدته كل من كندا وامريكا وبريطانيا وفرنسا واستراليا.

وهكذا فـان مشكلة اللاجئين بحثت على اوسع نطاق في المفاوضات المتعددة الاطراف. اما بالنسبة للمفاوضات الثنائية. وحيث ان المرجعية اعتمدت بشكل لا لبس فيه ولا غموض على القرار 242، ثم ثبتت مشكلة اللاجئين كاحدى القضايا الرئيسية التي ستناقش في المرحلة النهائية والتي لن تزيد عن سنتين من تاريخ التصديق على الاتفاق. فهذا يعني باختصار ان الاتفاق وان مسها بكلمات قليلة الا انها كلمات واضحة.

وغني عن القول ان هناك فارقاً بين اللاجئين الذين غادروا الوطن سنة 1948 وبين النازحين الذي غادروا او كانوا خارج الوطن عشية 1967/6/4، حيث انهما قضيتان مختلفتان تماماً. وقد تناول الاتفاق مسألة حقوق النازحين بالعودة في مكانين.

اولهما: المادة 12 من الاتفاق والتي تنص على ما يلي:

الارتباط والتعاون: سيقوم الطرفان بدعوة حكومتي الاردن ومصر للمشاركة في اقامة مزيد من ترتيبات الارتباط والتعاون بين حكومة اسرائيل والممثلين الفلسطينيين من جهة، وحكومتي مصر والاردن من جهة أخرى للنهوض بالتعاون بينهم. وستتضمن هذه الترتيبات انشاء لجنة مستمرة ستقرر بالاتفاق

الاشكال للسماح للاشخاص المرحلين من الضفة الغربية وقطاع غزة في سنة 1967 بالترافق مع الاجراءات الضرورية لمنع الفوضى والاخلال بالنظام وستتعاطى هذه اللجنة مع مسائل أخرى ذات الاهتمام المشترك.

وثانيهما: الملحق رقم (1) – المادة (3) التي تقول: "لن يتم الاجحاف بالوضعية المستقبلية للفلسطينيين المرحلين (النازحين) والذين كانوا مسجلين يوم 4 حزيران/ يونيو سنة 1967 بسبب عدم تمكنهم من المشاركة في العملية الانتخابية لاسباب عملية".

ومن هنا نلاحظ ان الاتفاق لم يتجاوز بقية الشعب الفلسطيني التي تعيش في المنافي. ولكن، وحيث انه اتفاق مرحلي، وحيث اننا قبلنا بداية بالمرحلتين، فقد تمكنا من حل بعض المشاكل في المرحلة الأولى من خلال اتفاق اعلان المبادئ. واجلنا باقي القضايا للمرحلة النهائية.

وعلينا أن نميز عند الحديث عن مشكلة اللاجئين بين مسألتين: الأولى أشكال الحلول التي قد نصل إليها نتيجة المفاوضات التي ستبدأ بعد سنتين.

والمسألة الثانية هي الواجبات الملقاة على عاتق الدولة الفلسطينية تجاه اللاجئين وهذه مسألة أخرى تخص الجانب الفلسطيني لتخفيف معاناة شعبنا في اللجوء إلى حين حل المشكلة. وهذه الواجبات تتلخص بحق المواطنة لكل فلسطيني أينما كان، وحق الرعاية الإجتماعية من تعليم وصحة وتقاعد، وكذلك تنظيم علاقات الجاليات الفلسطينية وضمان مصالحهم مع الدول المضيفة إلى أن يتم حل المشكلة بالمفاوضات مع اسرائيل.

س – يفضي الاتفاق الى اخماد الانتفاضة، ويؤشر الى احتمال صراع فلسطيني – فلسطيني.

ج – لقد انفجرت الانتفاضة ضد الاحتلال العسكري الاسرائيلي، وتصاعدت هذه الانتفاضة كلما ازدادت شراسة القمع الاسرائيلي وتطورت اساليب الاضطهاد والسجن والابعاد ومنع التجول. وبعد اقل من سنة على بدئها اعلنت برنامجها السياسي الذي تبنته القيادة الموحدة. وهذا البرنامج كان موضوع بحث وتمحيص في دورة المجلس الوطني التي انعقدت عام 1988، وقد اخذ بعين الاعتبار، ذلك البرنامج الذي يرى ضرورة التخلص من الاحتلال للاراضي الفلسطينية في الضفة الغربية

وغزة. ولم يتحدث المنتفضون عن تحرير كامل التراب الفلسطيني ولم يدّعوا ذلك مطلقاً.

هذا وقد حصلت الانتفاضة على دعم مادي وادبي وسياسي من الخارج، وامكن تزويدها بالوسائل اللازمة لاستمرارها سواء على المستوى الرسمي من منظمة التحرير الفلسطينية او من الجماهير الفلسطينية القادرة التي كانت تعيش في دول الخليج. اما على المستوى الدولي فقد تعاطفت معها الاحزاب والجماهير والدول. ولا زلنا نذكر المسيرة الدولية للمنظمات غير الحكومية التي انطلقت من تل ابيب وانتهت في القدس، والتي كان من ضحاياها عدد من الجرحى والمصابين وكلهم من الاوروبيين.

الا ان حرب الخليج ادت الى حرمان الانتفاضة من كل هذه المصادر، حيث خرج اربعمائة الف فلسطيني من الكويت، كانوا قادرين على دعم مليون ونصف المليون من الفلسطينيين داخل الارض المحتلة وخارجها، واصبح لدينا مليونا فلسطيني يعيشون دون مستوى الفقر. ونضبت مصادر منظمة التحرير الفلسطينية فتوقفت عن دعم المؤسسات والجمعيات والافراد بما في ذلك عائلات الشهداء والجرحى والمعتقلين. وادار لنا المجتمع الدولي

ظهره بعد أن غضب من موقفنا في حرب الخليج. وهكذا اصبحت الانتفاضة وحيدة في ساحة النضال.

ان الذي يسأل عن اخماد الانتفاضة أو ضرورة استمرارها، عليه ان يفكر اولاً وقبل كل شيء بضمان اسباب استمرارها، وان يفكر بالشعب الذي يعاني من الاحتلال والفقر في آن معاً، ويسأل نفسه لماذا خرجت الجماهير تعبر عن فرحتها وابتهاجها بالاتفاق. هل خطر ببال المطالبين باستمرار الانتفاضة ما معنى ان تمر ست سنوات بلا مدارس ولا جامعات ولا عمل؟

لقد اندلعت الانتفاضة ضد الاحتلال، فاذا ظهرت بارقة أمل بان هذا الاحتلال سيرحل فما الذي يمنع ان يتوجه الشعب ليبدأ مرحلة جديدة من حياته من اجل بناء مستقبله ومستقبل اطفاله والاجيال القادمة؟ لم تكن الانتفاضة هدفاً.

س – المفهوم الاسرائيلي والامريكي للقرار 242 هو الانسحاب من اراضٍ وليس من الاراضي وهذا سيؤدي الى عدم الانسحاب من كامل الضفة الغربية وغزة.

ج – لا ننكر ابداً ان اسرائيل تحاول ان تفهم القرار 242 على انه يفرض عليها انسحاباً من اراضٍ وليس من الاراضي.

وكثيراً ما تحدث بيغن وبعده شامير بان اسرائيل قد نفذت القرار بالكامل عندما انسحبت من سيناء التي تشكل تسعين بالمائة من الاراضي التي احتلتها اسرائيل عام 1967 وبالتالي فأنها قد اوفت القرار حقه. كذلك فاننا نعرف تماماً انها قررت من خلال الكنيسيت ضم القدس الكبرى اليها كما قررت ضم مرتفعات الجولان واعتبرتهما جزءاً لا يتجزأ من اراضيها. ثم تمادت اكثر وراحت تعطي الضفة الغربية اسماً عبرياً وهو "يهودا والسامرة" حتى تزيل عنها كل صفاتها العربية. وفي احسن الحالات كانت تطلق عليها بالاضافة الى قطاع غزة اسم "المناطق" لتزيل عنها صفة الاحتلال.

وكثيراً ما كان يحاول الزعماء الاسرائيليون ان يشيروا الى المناطق الفلسطينية بانها مناطق لاسيادة لاحد عليها وان الاردن قد اغتصبها وهي ليست جزءاً منه وكذلك فعلت مصر عندما بسطت سيطرتها على قطاع غزة.

وفي الفترة الاولى للمفاوضات في واشنطن كان الوفد الاسرائيلي يتحدث عن يهودا والسامرة ثم تحول عن هذا التعبير الى تعبير "المناطق" وكان يرفض قطعيا ان يشير الى الانسحاب

لانه – على حد تعبيره – لا ينسحب من ارضه.واذا عدنا لتفحص القرار 242، لوجدنا ان اسرائيل قد انسحبت من كامل الاراضي المصرية بما فيها منطقة "طابا" التي استمر التفاوض حولها سنوات، الا انها اضطرت للانسحاب منها. وكذلك اعلنت انها مستعدة للانسحاب الكامل من مرتفعات الجولان مقابل سلام كامل، وفعلت الشيء نفسه بالنسبة للاراضي الاردنية المحتلة.

ان جميع هذه الامثلة هي سوابق يعتمد عليها ويستند اليها عندما نطالب بالانسحاب الكامل من الضفة الغربية وقطاع غزة، بخاصة وقد اشارت المادة رقم (6) من الملحق رقم (2) من اتفاق اعلان المبادئ الى ما يلي: "يبقى وضع قطاع غزة ومنطقة اريحا كجزء لا يتجزأ من الضفة الغربية وقطاع غزة ولن يتغير خلال الفترة الانتقالية".

اما المادة الرابعة من الاتفاق فتقول: "يعتبر الطرفان الضفة الغربية وقطاع غزة وحدة ترابية واحدة يجب المحافظة على وحدتها وسلامتها خلال الفترة الانتقالية". وهكذا نرى ان لدينا كثيراً من الحجج والبراهين على ان القرار 242 ينص على الانسحاب الكامل من الاراضي الفلسطينية المحتلة.

س – قضية فلسطين لا تخص الشعب الفلسطيني وحده، وانما هي قضية كل العرب والمسلمين. وان الصراع من اساسه هو صراع عربي اسرائيلي، ولم تقل تضحيات الأمة العربية في كل معارك الصراع عن تضحيات الشعب الفلسطيني.

ج – لا نستطيع ان ننكر ابداً ان قضية فلسطين تخص العرب والمسلمين والمسيحيين ايضاً. وذلك لاسباب دينيه وتاريخية وقومية وحضارية. وان الاهتمام الذي يبديه هؤلاء يعبر عن هذه العلاقة، وكذلك فان التضحيات التي قدمت من اجلها لا يستطيع احد ان يتجاهلها فالمعارك العربية – الاسرائيلية كافة، لعبت دوراً هاماً في تحقيق مسألتين:

1- ساهمت بهزيمة فكرة اسرائيل الكبرى.

2- أكدت استحالة السلام مع العرب بدون حل القضية الفلسطينية.

وهذا الواقع عكس نفسه على الصراع الفلسطيني الاسرائيلي وساهم عملياً بانتزاع ما تم انتزاعه. ولكن علينا ان نعالج المسألة من منظور واقعي. ونقول بان اسرائيل كانت تسعى دائما الى تجاهل الفلسطينيين ومخاطبة العرب باعتبارهم وحدهم

هم المسؤولون عن القضية الفلسطينية، بمعنى انها تصر على مخاطبة المحيط، وتتجاهل سكان البلد واهلها عمداً. وقد كان العرب فيما مضى او بعضهم، يستمرئون هذا النهج ويتعاملون معه، واذا استذكرنا مسيرة منظمة التحرير الفلسطينية منذ نشأتها الى يومنا هذا وتابعنا المحطات المختلفة التي مرت بها، لتأكدنا من هذه المقولة.

ولكن لنبدأ من مبادرة بوش في 1991/3/6 حيث طالبنا الاخوة العرب ان نجري تنسيقاً وتعاوناً. الا ان الجواب كان: كل جهة مسؤولة عن نفسها وعن مسارها، وعلى كل طرف أن يقرر ما يراه في مصلحته.

ولسنا بحاجة لان نذكر احداً بان الفلسطينيين كانوا آخر من اعطى الموافقة على الذهاب الى مدريد. وعندما مضى وقت على المفاوضات ولاحت فرصة لان يتقدم المسار السوري، لم نشعر بالغضاضة لاننا نعرف ان مسارنا معقد ويحتاج الى وقت طويل.اضافة الى انه يتألف من مرحلتين.

لهذا كله فنحن نقول بان قضية فلسطين تهم جميع العرب والمسلمين، الا أن القرار بشأنها هو قرار فلسطيني شريطة ان لا

يخرج هذا القرار عما اتفق عليه العرب من القواعد الاساسية لاي حل. اما الذين يتحدثون عن ان قضية فلسطين هي قضية الجميع ولا يجوز التصرف بها دون قرار الجميع، فاريد ان اسأل ما هي الآلية الموضوعية والواقعية الفاعلة التي سيؤخذ بواسطتها مثل هذا القرار؟ واذا اعتبرنا ان الآلية المتاحة عربياً هي الجامعة العربية، فقد ايدت هذه الجامعة اتفاق اعلان المبادئ واعطته مباركتها.

س: 1 – ان المفاوضات جرت في وقت اختلت فيه موازين القوى، وبالتالي فان كل ما ينتج عنها سيكون في صالح العدو الصهيوني.
س: 2 – الاتفاق يشمل 2٪ من كل اراضي فلسطين.
س: 3 – السلطات التي ستمارسها الادارة الفلسطينية لا تتجاوز امور الصحة والتعليم والبلدية والامن الداخلي وهي نفس السلطات التي يقوم بها الشعب الفلسطيني الآن.

ج: 1 – متى كان الوقت مناسباً للمفاوضات؟ ومتى كانت موازين القوى لصالحنا؟ ومن يستطيع ان يختار الوقت الذي يفاوض الآخرون فيه اذا لم يكونوا راغبين في ذلك؟ وهل مثل هذا القرار يتخذ بإرادة منفردة؟

لقد فاوض المصريون بعد حرب اكتوبر وكذلك فعل السوريون، ولم يحصل الطرفان الا على فك اشتباك وكان الطرفان قد خرجا من حرب متوازنة، ويستطيعون ان يقولوا بانهم حققوا فيها بعض الانتصارات. ومع ذلك فلم يسمح لهما باكثر مما حققا. ومن يتحدث عن اختيار وقت تكون فيه موازين القوى لصالحنا، ينسى تماما اننا لسنا وحدنا في هذا العالم وان الذين يمكن ان يتعاطفوا معنا اختفوا هذه الايام والهتهم مشاكلهم الداخلية ولا احد يدري متى يخرجون من ازمتهم. ولذلك عندما تلوح الفرصة المناسبة ولا نلتقطها فاننا نكون قد ارتكبنا خطيئة كبرى في حق شعبنا. والمهم كيف نحول ما حصلنا عليه الى انجاز تفتخر به الاجيال وان نحول ما تحقق مهما كانت النظرة اليه الى كيان ثابت على الارض.

ج :2- ان القول بان الاتفاق لا يشمل الا اثنين بالمائة من ارض فلسطين قول مخالف للحقيقة لان الاتفاق يشمل كل الضفة الغربية وما تبقى منها سيكون خاضعا للبحث في مرحلة لا تزيد عن سنتين، ومن الخطأ ان نقصر الحديث على قطاع غزة

ومنطقة اريحا وننسى باقي الضفة.ان الذين يفعلون ذلك جاهلون او متجاهلون.. ومع الاسف قد يكونون مغرضين.

ج :3- كذلك فان السلطة الوحيدة التي ستبقى في المرحلة الانتقالية بيد الاسرائيليين هي الامن الخارجي. وما عدا ذلك فكله سينقل الى السلطة الفلسطينية حسب الاتفاق. واذا قيل بان العلاقات الخارجية ستبقى كذلك لدى الاسرائيليين فان هذا وارد قبل ان توقع المنظمة على الاتفاق، حيث انه معروف ان لهذه المنظمة سفارات تمارس مهامها في كل بقاع العالم وستبقى هذه السفارات، ولن يطلب الاسرائيليون الغاءها بل طلبوا الى سفرائهم التعامل مع سفراء فلسطين كامر واقع.

س: 1 – ان توقيع الاتفاق يعني القبول بالشرعية الدولية والكيان الصهيوني واحتلاله لفلسطين العربية. لن يؤدي الاتفاق الي ايجاد كيان فلسطيني مستقل، بل سينتج عنه كيان هزيل تابع ومنقوص السيادة.. وربما يكون خيار غزة اريحا في جوهره يمثل نهاية المطاف.

س: 2- ان معظم تطبيقات الحكم الذاتي من خلال الامم المتحدة ادت الى الاستقلال، وهذا هو السبب الجوهري الذي جعل اسرائيل ترفض مشاركة الامم المتحدة حتى لا يصل الحكم الذاتي الى الاستقلال.

س: 4- ان مفهوم اسرائيل للحكم الذاتي لا مثيل له في العالم. وقد تمت صياغته كي يساعد اسرائيل على الاحتفاظ بالارض.

ج 1: حول مسألة الاعتراف بشرعية الكيان الصهيوني، اود هنا ان اقول كلاما كثيرا لا يتسع له المكان، ولكن ساحاول الايجاز قدر المستطاع.

قبل كل شيء ان الاعتراف باسرائيل جاء في الدورة 19 عام 1988 من قبل اعلى سلطة تشريعية فلسطينية، وبالتالي فان اتفاق اوسلو ليس اكثر من بداية التطبيق العملي لذلك البرنامج، والذي جاء نتيجة لسنين طويلة من الحوار، ولسنين طويلة من النضال الفلسطيني، وسنين طويلة من تاريخ هذه المنطقة والحروب التي دارت فيها، وكذلك الصراعات الدولية وعلاقاتها بهذه المنطقة.

في سياق هذه الاحداث التاريخية المعقدة والمترابطة وبكل ما حملته من صراعات دامية وحقائق عنيدة قاسية ادركنا الكثير

من حقائق الصراع العربي الاسرائيلي، ان كان على صعيد المزيد من معرفة عدونا، او معرفة أنفسنا ومعرفة عالمنا العربي والعالم الذي يحيط بنا.

لقد اتضحت لنا عبر الحياة والممارسة العملية لأكثر من ثلاثين سنة، جوانب عديدة من هذا الصراع المعقد والذي لم يشهد التاريخ صراعا بمثل تعقيداته الفكرية والسياسية والدينية والتاريخية، هذا الصراع الذي يطال العالم باسره ويكاد يكون العالم كله منخرط فيه بشكل او بآخر.

وان المتتبع للتطورات الفكرية – السياسية الفلسطينية منذ العام 1964 وحتى عام 1988 سيجد اننا مررنا بثلاث مراحل:

- مرحلة الفكر الوطني المثالي 1964-1974
- مرحلة الزلزال الفكري ومخاض فكر التسوية 1974-1988.
- مرحلة الفكر الوطني الواقعي 1988- حتى الآن.

وقد طال هذا التطور كافة افكارنا وطروحاتنا السياسية الى ان تجسد في برنامج 1988 والذي اعتبره استراتيجية جديدة للنضال الوطني الفلسطيني، هذه الاستراتيجية تجسد المساومة

السياسية التاريخية، استراتيجية النضال من اجل تحقيق العدالة الممكنة للشعب الفلسطيني، في تحقيق الوجود الوطني للشعب الفلسطيني وليس الاستمرار في البحث عن العدالة المطلقة المثالية، وبالتالي دفع الشعب الفلسطيني الى متاهات سياسية لن تؤدي الا الى الغاء الوجود الوطني للشعب وضياع كل الارض الفلسطينية.

ما هي المرتكزات الفكرية السياسية التي انطلقنا منها لبناء هذه الاستراتيجية الجديدة، استراتيجية المساومة التاريخية مع عدونا؟

اولا. طبيعة الاستيطان اليهودي في فلسطين:

نحن امام استيطان لا شبيه له في العالم، فهو ليس استيطانا يخدم الاستعمار العالمي، فحسب، انه يختلف نوعيا. انه استيطان استعماري يهودي قومي. تدفعه ايديولوجية ذاتية قومية ودينية، وقد نجح بفضل عوامل عديدة في اقامة دولة يهودية في فلسطين، معظم سكانها اصبحوا من مواليد هذه الدولة. هذه الحقيقة الهامة، كثيرون لا يريدون فهم ابعادها. ان موقفنا المبدئي والرافض لموضوعة القومية اليهودية في فلسطين. لا يعني ان

علينا ان لا نرى ملايين المستوطنين القوميين اليهود كحقيقة نأخذها عند رسم سياستنا. هذه حقيقة مرة، هناك صراع "قومي" على فلسطين.

ثانيا ـ ارتباط الصراع في فلسطين باسلحة الدمار الشامل:

ان دولة اسرائيل المشبعة بايديولجيتها القومية اليهودية، ليست متفوقة على المنطقة العربية بالاسلحة التقليدية فحسب بل انها دولة تمتلك الاسلحة النووية الاستراتيجية والتكتيكية واسلحة الدمار الشامل الاخرى، الكيماوية وغيرها. ان فهم هذه الحقيقة بكل ما تعنيه على الصعيد النظري من احتمالات دخول المنطقة مرحلة الصراع النووي وغيره، وما يعنيه بالنسبة لأمتنا العربية ولشعبنا الفلسطيني بشكل محدد، يفرض علينا فهم هذه الحقيقة، واخذها بعين الاعتبار عند رسم الاستراتيجية السياسية لشعبنا الفلسطيني.

ثالثا ـ عالمية الصراع في فلسطين:

ان اسرائيل بما تشكله من امتداد استراتيجي لمصالح الغرب في بلادنا تمثل وضعا خاصا. حيث لا يسمح هذا الغرب

الاستعماري تحت اي ظرف بتهديد وجود هذه الدولة. لذلك فان العالم الحديث والذي اقر بشرعية هذه الدولة لا يسمح لأحد بالخروج عن هذا السقف السياسي الذي اقر بشرعية الدولة اليهودية بما في ذلك المعسكر الاشتراكي سابقا. ومن جانب آخر فان الرأي العام العالمي اساسا ليس مهيئا لفكرة ازالة الدولة اليهودية ولن يسمح بذلك، ان لم يكن العكس لاسباب عديدة منها: عقدة المانيا، المسيحية اليهودية، الفكر الليبيرالي الغربي، الفكر الشيوعي الخ..

رابعا. الموقف العربي الرسمي من المشروع الصهيوني:

ان الشعب الفلسطيني لم يدع يوما انه سيحرر فلسطين، كنا دائما نعتقد ونقول ان هذه مهمة عربية ونحن لسنا اكثر من طليعة في هذا النضال.

ان الفشل العربي التاريخي في المواجهة الناجحة للمشروع الصهيوني دفعت بالقرار السياسي العربي الى دائرة التسوية السياسية والاعتراف باسرائيل قبل ان يدخلها الشعب الفلسطيني. ومن لا يرى بان هذه الحقيقة المرة قد فرضت نفسها على الفكر السياسي الفلسطيني الجديد فانه لا يريد ان يرى حقيقة الصراع

الدائر والذي كان العامل العربي وسيبقى هو العامل الحاسم والمقرر في كل حركته العامة، اما التركيز على الجانب الفلسطيني من الصراع من قبل الفلسطينيين فلم يكن اكثر من ضرورة نضالية كون السياسة الصهيونية استهدفت تاريخيا الغاء الوجود الوطني كلية للشعب الفلسطيني.

لقد قبل العالم العربي بشرعية وجود اسرائيل عندما قبل بالقرار 242 وعزز قبوله هذا القرار 338، الذي اعطى اسرائيل الحق بالوجود ضمن حدود آمنة ومعترف بها. ثم جاءت اتفاقية كامب ديفيد لتخلق نوعا من العلاقة الدبلوماسية بين اكبر دولة عربية واسرائيل.

وتبعها بعد ذلك قرار قمة فاس سنة 1982 الذي تبنى مشروع الملك فهد والذي ينص ايضا على الاعتراف بحق اسرائيل في الوجود. تلك القمة التي اسبغت شرعية كاملة على وجود اسرائيل باسم الامة العربية جمعاء.

كذلك فان قبول الدول العربية بمبادرة الرئيس بوش لسنة 1991 ودخولها مفاوضات مباشرة مع اسرائيل سواء تلك المفاوضات الثنائية او المتعددة الاطراف التي ضمت ست عشرة

دولة، تؤكد هذه الشرعية قبل ان يصل اي طرف الى اتفاق او معاهدة. ثم جاء الاتفاق الاردني - الاسرائيلي على اجندة او اعلان المبادئ، وتلاه الاتفاق الفلسطيني - الاسرائيلي.

خامسا.وضع الشعب الفلسطيني:

ان محصلة الصراع الفلسطيني العربي - الاسرائيلي طوال مائة عام ادت الى وصول الشعب الفلسطيني الى وضع باتت فيها مسألة الحفاظ على وجوده الوطني القومي فوق جزء من ارضه التاريخية مسألة يتوقف على انجازها، مجمل وجود ومستقبل الشعب الفلسطيني. ان المسؤولية السياسية والتاريخية تجاه شعبنا فرضت علينا ان نتعلم قراءة الواقع بشجاعة وطنية، لا ان نستمر في تجاهل واقع الشعب ومصلحته والبحث عن العدالة المطلقة، ان الذين لا يفهمون المعنى العميق لغياب الوطن والهوية عند الفلسطينيين لن يفهموا ابدا لماذا اقدمنا على هذه المساومة التاريخية مع الاسرائيليين.

خلاصة القول: ان هذه الحقائق الخمسة بدءا من طبيعة الاستيطان القومي اليهودي في فلسطين وخصوصيته النادرة كذلك امتلاك هذه الدولة لاسلحة الدمار الشامل، ولارتباط هذه الدولة الاستراتيجي بمصالح الغرب، وبسبب الفشل العربي في مواجهة المشروع الصهيوني تاريخيا. والاوضاع التي تهدد الشعب الفلسطيني بالضياع القومي واستمرار مأساته. لكل هذه الاسباب ونتيجة لترابطها مع بعضها البعض، اقدمنا على تطوير فهمنا الفكري والسياسي. واصبحنا ندرك الآن ان الصراع بابعاده الحضارية والانسانية يأخذ اشكالا جديدة ثقافية وفكرية وسياسية، باساليب سلمية للوصول الى حقوقنا، وان الفكر السابق الذي كان ينطلق من حتمية ازالة اسرائيل بالسلاح، هذه المرحلة قد انتهت ونحن الآن ندخل مرحلة جديدة.

ج :2– لن نزعم اننا وقعنا على اتفاق مبادئ يقيم دولة فلسطينية مستقلة ولا يوجد بند من البنود يوضح هذه المقولة، وعلينا ان نعترف باننا اتفقنا على حكم ذاتي انتقالي يشمل الضفة الغربية وغزة. ومن حيث المبدأ فان ما يسمى بخيار غزة اريحا لا يعني ان السلطة الفلسطينية ستقتصر عليه، لان قراءة اعلان

المبادئ بهذه الطريقة فيها كثير من التجني على الحقيقة، كما فيها بعض الحول السياسي. لاننا اذا عدنا الى الاتفاق نجد مثلا ان المادة الرابعة تقول: يعتبر الطرفان الضفة الغربية وقطاع غزة وحدة ترابية واحدة يجب المحافظة على وحدتها وسلامتها خلال الفترة الانتقالية. كذلك فان البند الرابع من المادة الخامسة يقول: يتفق الطرفان على ان لا تجحف او تخل اتفاقيات المرحلة الانتقالية بنتيجة مفاوضات الوضع الدائم. وهذا يعني من جملة ما يعني ان المرحلة الانتقالية لا تتوقف على ما يسمى بخيار غزة اريحا وانما يشمل كل الضفة الغربية وقطاع غزة حيث سيتم استلام السلطات المحددة في المناطق كلها في نفس الوقت (المادة 6 من الاتفاق).

وبالاطلاع على المادة السابعة الفقرة "4" من الاتفاق نرى انها تنص على اقامة عدد من السلطات الخاصة بالكهرباء والميناء والبيئة والصادرات والاراضي والمياه، كلها سلطات فيها كثير من سمات السيادة التي نسعى الى تحقيقها في المستقبل.

وعلينا ان لا ننسى عند مناقشة موضوع السيادة ان نأخذ بعين الاعتبار طبيعة المفاوضات والصراع الفلسطيني –

الاسرائيلي، فهذا صراع خاص وللسيادة معنى خاص. ان السيادة التي يتم بحثها هي سيادة نسبية اصلا، ومن طبيعة خاصة ترتبط ليس بمبدأ الحقوق القومية السيادية بقدر ما ترتبط بخلق وجود قومي غير موجود اصلا. كذلك فان آلية تطبيق الاتفاق، تدفع بعوامل السيادة المتعددة الى الظهور والتبلور اكثر واكثر حتى تحقق بالكامل.

ج :3- لقد مارست الامم المتحدة سلطاتها في تقرير الحكم الذاتي لعدد من البلاد. ولكن معظم البلدان التي حصلت على الحكم الذاتي مثل تونس والهند، او تلك التي استقلت ضمن قيود وشروط مثل الجزائر والمغرب، لم تحصل على ما حصلت عليه الا من خلال اتفاقات ثنائية بين الدولة المستعمرة و الشعب الواقع تحت الاستعمار. ناهيك عن ان الأمم المتحدة لا تملك قوة لتنفيذ قرارتها. وبالتالي فإن أية قرارات لا تجد هوى لدى الدولة المستعمرة لا يمكن ان تجد طريقها الى التنفيذ.

كذلك فإن انهيار المعسكر الاشتراكي ونتائج حرب الخليج واثر هذين الحدثين الكبيرين على ميزان القوى الدولي والاقليمي، كما هو معروف، ألغى المؤتمر الدولي للسلام حول

الشرق الأوسط بمشاركة ورعاية الامم المتحدة. وكان مؤتمر مدريد للسلام انعكاساً لميزان القوى الجديد في العالم حيث استبعدت الأمم المتحدة من أية مشاركة جدية حتى الآن.

ج :4- ان الولاية الجغرافية للسلطة الفلسطينية واضحة وهي تشمل هذه الاراضي المحتلة. وأما ان تسعى اسرائيل للاحتفاظ ببعض الاراضي، فهذا موضوع صراع ولدينا النصوص والتي هي لصالحنا، ولدينا الدولتان الراعيتان للاتفاق ولدينا امكانية التحكيم وغير ذلك.الا اننا لن نتنازل عن شبر واحد منها.

س : 1- ان الاتفاق لا يفي بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني تلك التي وافق عليها المجتمع الدولي وقد أخضعت هذه الحقوق للمساومة في إطار المفاوضات الثنائية بعيداً عن مرجعية الامم المتحدة وقراراتها.

س:2- الاعتراف المتبادل ليس كاملاً ولا متوازنا ولا عادلاً، فبينما اعترفت المنظمة بدولة اسرائيل، لم تعترف الاخيرة بدولة للشعب الفلسطيني ولا بأي حق من حقوقه المشروعة غير القابلة للتصرف. واخضع هذه الحقوق لعملية التفاوض.

س:3- الاتفاق ينزع صفة الاحتلال عن القوات الاسرائيلية.

س:4- ان الوجهة التي تدفع إليها الاتفاقية وخاصة في ملحقها الاقتصادي تفتح الباب لتنفيذ مشروع شرق أوسطي بديلا للمشروع القومي العربي.

س:5- جاء الاتفاق خالياً من الاشارة الى التزام اسرائيل بحقوق الانسان وباطلاق سراح المعتقلين.

ج : 1- قد يكون تفصيل معنى الحقوق السياسية المشروعة تُرِكَ للمفاوضات، ولكن العبارة وردت في أكثر من مكان، حيث تقول المقدمة: "الاعتراف بحقوق الشعبين السياسية والمشروعة"، كذلك فإن الفقرة الثالثة من المادة الثالثة من اتفاق إعلان المبادئ تنص على: "ان الانتخابات ستشكل خطوة تمهيدية انتقالية هامة نحو تحقيق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ومتطلباته العادلة".

اننا ونحن نتكلم عن اعلان مبادئ، وليس عن اتفاقية تفصيلية، نعتقد ان هذه المسألة المطروحة قد استوفت حقها، بخاصة وان الاتفاق يستند في الاساس على الشرعية الدولية وينص على تطبيقها.

ج :2- من الضروري الاطلاع على الصيغة الفلسطينية في الاعتراف المتبادل ودراستها بنداً بنداً ثم نحكم في النهاية على الصيغتين ومدى الربح او الخسارة التي حققها الجانب الفلسطيني من هذه القضية.

ان جميع بنود الاعتراف الذي ورد في الرسالة الفلسطينية سبق ان اعلنت وأقرت في المجالس الوطنية التي جاءت بعد عام 1988، تلك الدورة الشهيرة التي أقرت فيها المنظمة الاعتراف بالقرارين 242، 338. وقد قدمت المنظمة تلك التنازلات في ذلك الوقت كجزء من استراتيجية للسلام أقرها المجلس و لأهداف اخرى تتعلق ببدء الحوار مع الولايات المتحدة. وعندما طلبت اسرائيل ان نكرر تلك البنود مقابل ان تعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل للشعب الفلسطيني وتتفاوض معها على هذا الاساس لم يكن لدينا بالطبع أي مانع فنحن لا نقدم شيئا جديدا.

وعلينا ان نلاحظ ان رسالة الاعتراف الفلسطينية تضمنت بنداً ينص على ان إلغاء اية مواد تتناقض مع الميثاق، وهي جميعها متناقضة مع الميثاق، بحاجة الى اعتماد المجلس الوطني

وتصديقة. وهذا يعني اننا نحصل على اعتراف اسرائيلي كامل مقابل اعتراف فلسطيني معلق على شرط، ولم يتحقق هذا الشرط بعد.

ج :3- نص الاتفاق على انسحاب القوات الاسرائيلية من قطاع غزة - منطقة اريحا (المادة 4 من الاتفاق) وخروج القوات الاسرائيلية من جميع المدن والقرى والاماكن الآهلة بالسكان، (المادة (13) فقرة (1) وحل الادارة المدنية وانسحاب الحكومة العسكرية الاسرائيلية فور اجراء الانتخابات الفلسطينية. (المادة 7 - فقرة 5) فهل يمكن ان نقول بعد كل هذه النصوص الواضحة والصريحة، بأن الاتفاق لاينزع صفة الاحتلال عن القوات الاسرائيلية ؟

ج :4- من غير المعقول ان يحمل الشعب الفلسطيني مسؤولية بناء السوق الشرق أوسطية وتعطيل بناء السوق العربية لمجرد اننا وقعنا مع الاسرائيليين اتفاقات اقتصادية، مع العلم ان مصر قد سبقتنا في عملية التطبيع، ولم تصبح مصر جسرا للبضاعة الاسرائيلية، ولاسوقا لها، وبقيت الجسور الاردنية مفتوحة اكثر من ربع قرن ولم يتحول الاردن الى معبر للبضاعة

الاسرائيلية ولا سوقا لها. ونحن نرى انه عندما يتحقق السلام الشامل، سوق تقيم اسرائيل علاقات تجارية واقتصادية مع دول المنطقة، ولعل أحد أهداف المفاوضات المتعددة الأطراف هو التعاون الاقتصادي بين اسرائيل ودول المنطقة. الا ان اسرائيل لن تستطيع ان ترغم دولة او شعبا على التعامل التجاري والاقتصادي معها على غير ارادة هذه الدولة و هذا الشعب ما دامت لا تتمتع بأفضلية الدولة الأكثر رعاية او بامتيازات معينة في التعامل الاقتصادي مع أية دولة عربية. وعليها في هذه الحالة ان تتنافس مع جميع الدول الاخرى التي تتعامل مع الاسواق العربية في الجودة وفي الاسعار لكي تنال منتجاتها قبولا. لن تستطيع اسرائيل ان تأخذ من اية دولة عربية إلا بقدر ما تقدم لها من مصالح، لأن العملية الاستثمارية هي عملية مصالح مشتركة لكل الأطراف.

ان المخاوف التي يتحدث عنها البعض حول الهيمنة الاسرائيلية على الاقتصاد العربي تعكس في الحقيقة احساسا معيبا بالقصور الذاتي لدى من يرددونها، بل احساسا بالنقص ايضا. وهذا غير مطلوب وغير وارد، لأنه يعطي لاسرائيل قوة

اقتصادية خارقة لا تملكها ولا تقدر على تبعاتها، فكأنما نردد بذلك نفس الاسطورة القديمة عن الجيش الذي لا يقهر واليد الطويلة التي تصل الى أي مكان في العالم، لماذا لا تثق الامة العربية بقدراتها وتمارس هذه القدرات وتستفيد منها ؟

منذ أوائل الستينات تحدث العرب عن السوق العربية المشتركة.في نفس الوقت الذي بدأ الحديث في أوروبا عن السوق الاوروبية المشتركة، فلماذا وصلت اوروبا الى الوحدة الاقتصادية الآن.. ولا زالت السوق العربية فكرة في أذهان البعض؟ وأخيرا لماذا حجم المبادلات التجارية بين واحدة وعشرين دولة عربية لا يتجاوز أربعة بالمائة من حجم تجارة هذه الدول مع العالم الخارجي ؟

ج :5 – لقد كانت حقوق الانسان بنداً اساسيا على جدول أعمال المفاوضات في واشنطن، كما كانت هاجساً للقيادة تطرحه في كل مرة كشرط مسبق للسفر الى واشنطن وبدء المفاوضات. وعندما شكلنا لجان عمل غير رسمية كان واجب احدى هذه اللجان النظر في قضايا حقوق الانسان التي تخترقها اسرائيل

والسعي الى تطبيق اتفاقية جنيف وبقية القوانين والشرائع الدولية التي تعالج هذه المسألة.

الا اننا لاحظنا ان الاسرائيليين يحاولون ان يربطوا بين القضايا السياسية المطروحة على طاولة المفاوضات وبين تلبية بعض من حقوق الانسان. الأمر الذي جعل مثل هذه القضية معلقة على شروط لا يمكن ان نقبلها، ولا يمكن ان يقبل بها المجتمع الدولي. لأنه لا يحق لأية دولة في الدنيا ان تربط تطبيق حقوق الانسان باية شروط او تعلقها على شروط. وحتى لا تكون حقوق الانسان موضع ابتزاز من الطرف الاسرائيلي، فقد رفعت من المفاوضات، الا انها لم تغفل، و نعتبر ان تطبيق الاتفاق يتبعه مباشرة تطبيق حقوق الانسان وازالة كل الخروقات التي مارستها اسرائيل في الماضي.كون الاحتلال هو جذر انتهاكات كافة الحقوق الفردية والجماعية للشعب الفلسطيني.

س : تؤيد اسرائيل كونفدرالية مع الاردن، وليس دولة مستقلة، لأن الدولة المستقلة ستحول دون ضم اراضي من الضفة الغربية وغزة، وستمنع السيطرة على المياه. ولن تقبل بضم القدس.

ج : ان اسرائيل تسعى الى ضم اجزاء من الضفة والقطاع، وستحاول السيطرة على المياه وستعمل على ضم القدس، سواء كانت نتيجة الحل دولة مستقلة او كونفدرالية. ولكن علينا ان نوضح نقطة تبدو للكثيرين غامضة وهي تعبير "الكونفدرالية" ان الكونفدرالية لها تعريف واحد في القانون الدولي يقول: "الكونفدرالية اتفاق تعاقدي بين كيانين مستقلين او اكثر". وهذا يعني ان الكونفدرالية والدولة المستقلة ليسا بديلا عن بعضهما البعض، وانما تنطلق الكونفدرالية من الدولة المستقلة وليس لها طريق آخر. ولذلك علينا ان لا نربط بين رغبات اسرائيل بالضم والسيطرة وبين الخيار الذي سيتم في النهاية وهو الكونفدرالية. ومن هنا فأيا كان هذا الخيار فإن من واجبنا ان نناضل حتى يطبق القرار 242 بشكل كامل، ليكون الانسحاب كاملا من كل الاراضي التي احتلت عام 1967، وان يسيطر الكيان الفلسطيني على كل ثرواته بما فيها المياه.

س : هناك مخاطر ناجمة عن تأجيل بحث وضع القدس والمستوطنات والسيادة و الحدود واللاجئين الى المرحلة النهائية، أي خمس سنوات.

ج : كان واضحا منذ البداية ان مجموعة من القضايا ستؤجل الى المرحلة النهائية التي كان يفترض ان تبدأ مع السنة الثالثة او خلالها. وهذا يفسر استبعاد تمثيل القدس والخارج من مفاوضات مدريد وواشنطن. كما كان واضحاً ايضا ان المرحلة الاولى هي مرحلة الحكم الذاتي الانتقالي الفلسطيني ولا مجال فيها للحديث عن السيادة والاستقلال التي ستطرح بعد تطبيق المرحلة الاولى.

ولكن وحتى نزيل بعض اللبس من الاذهان نقول بأن مدة الفترة الانتقالية لا تزيد عن خمس سنوات "المادة الاولى من الاتفاق" اي انها يمكن ان تكون أقل من ذلك بقليل او كثير. وهذا يخالف رسالة التطمينات الامريكية التي حددت المدة بخمس سنوات كاملة. كذلك فان بداية التفاوض على المرحلة النهائية اصبحت على النحو التالي: "سوف تبدأ مفاوضات الوضع الدائم في أقرب وقت ممكن ولكن بما لا يتعدى بداية السنة الثالثة من الفترة الانتقالية"، حسب المادة الخامسة في فقرتها الثانية. وفي هذا النص اختصار ايضا للمدة التي نحتاجها لبدء مفاوضات الوضع النهائي اذا قورنت برسالة التطمينات الامريكية.

لقد رفض الاسرائيليون في البداية تحديد مواضيع المرحلة النهائية واقترحوا ان يتقدم كل طرف بالموضوع الذي يراه مناسبا على طاولة المفاوضات دون التزام من الطرف الآخر، الا ان تحديد هذه المواضيع كما جاء في الاتفاق، بالاضافة الى انه يلزم الاسرائيليين بضرورة بحثها، فهو يمكن ان يشكل ملامح المرحلة النهائية بخاصة عندما يتحدث عن الحدود والعلاقات مع الجيران والترتيبات الأمنية والمسائل ذات الاهتمام المشترك. ناهيك عن ثلاثة مسائل هامة وهي اللاجئون، المستوطنات، والقدس.

ومعروف ان القدس قد ضمت بقرار من الكنيست الى ارض اسرائيل، الا ان مجرد وضعها على جدول أعمال المرحلة النهائية، يعني من وجهة النظر الاسرائيلية انها مسألة مختلف عليها وان قرار الضم قد انتهى. الا اننا يجب ان نعلم ان القضايا هذه تحتاج الى جهد كبير ووقت طويل للوصول الى حلول بشأنها، وتحتاج الى نضال والى صبر. فالمخاطر قائمة ولم يعرف التاريخ اتفاقات بدون مخاطر.

س : 1) المغزى الحقيقي لاتفاق أوسلو، هو ان اسرائيل تريد من منظمة التحرير الفلسطينية ان تقوم بدور روابط القرى مقابل وعود مالية كبيرة و نفوذ اكبر. مع تقديم تنازلات شفوية صيغت بغموض عن عمد لتعطيل المفاوضات.

س: 2) ان نظام الحكم في الاراضي المحتلة لن يكون ديمقراطياً ولا منتخباً بل يعين من قبل المنظمة وذلك لأن اسرائيل لا تريد ديمقراطية فيها.

س: 3) ان الهدف الاعمق للاتفاق هو خلق نظام آبارتهيد يتولى فيه مجلس الحكم الذاتي القيام بالواجبات تجاه السكان نيابة عن اسرائيل، وان مستقبل عرفات والحكم الذاتي مرهون بمدى قدرته على تنفيذ هذه السياسة والا ستكون نهايته مثل نهاية روابط القرى التي فشلت.

ج (2+1): اذا اردنا ان نتحدث عن الرغبات الاسرائيلية مجردة عن الظروف الموضوعية المحيطة فان كل ما يقال صحيح، لأن اسرائيل في الاساس قامت على نظرية هيرتزل الذي يقول: " ارض بلا شعب لشعب بلا أرض". ولا زال شعار حيروت الى يومنا هذا هو ان الضفتين تشكلان دولة اسرائيل، وبعض التوراتيين يقول بأن ارض اسرائيل من الفرات الى النيل.

وحتى الجولة السادسة من مفاوضات واشنطن كان الياكيم روبنشتاين يستعمل تعبير "يهودا والسامرة" عندما يريد ان يتحدث عن الضفة الغربية. وفي أحسن حالاته كان يشير الى الاراضي المحتلة بكلمة "المناطق".

هذا بالنسبة للأرض، اما بالنسبة للشعب، فقد حرّمت كلمة فلسطين ومنعت من الاستعمال والتداول لأن اسرائيل قد حلت محلها واصبحت هذه الكلمة جزءاً من التاريخ القديم، وانسحب هذا على السكان، حيث يشار اليهم بالسكان العرب. ويعني هذا ان هؤلاء السكان يتمتعون بحقوق مدنية ودينية في أحسن الحالات. وكثيرا ما كان يطلق عليهم الطوائف غير اليهودية. وهو التعبير الذي استعمل في وعد بلفور وفي صك الانتداب الصادر عن عصبة الأمم. وبقي هذا التعبير حيا، حتى ان اسرائيل بعد ان احتلت الضفة الغربية وغزة انشأت ما أطلقت عليه اسم "الادارة المدنية" لتؤكد هذا المعنى وكان ذلك في العام 1978.

وفي الجولات العشرة التي تمت في واشنطن كان المفاوضون الاسرائيليون يرفضون استعمال تعبير الشعب

الفلسطيني، وانمـا يصـرون علـى استعمال تعبير " الفلسـطينيين" حتى الادارة الامريكية كانت ترفض فيما مضـى استعمال تعبير "الشعب" وبقيت على هذا الحال حتـى عـام 1988. عندمـا عقد المجلس الوطنـي الفلسـطيني، أرسل الرئيس بـوش رسالة الـى الملك الحسن الثاني، تحمل هذه الرسالة هدية الـى المجلس الوطني الفلسـطيني، وكـانت تلك الهديـة تقـول بانـه اعتبـارا مـن تاريخه ستستعمل الادارة الامريكية تعبير "الشعب الفلسطيني" بدل تعبير الفلسطينيين.

واذا اردنا ان نستزيد من الشواهد التاريخيـة نقـول بأنـه فـي العام 1921 عندما وصل الى بريطانيا منيـف الحسيني وعيسى العيسى رفـض تشرشـل وزير المستعمرات فـي ذلـك الوقت ان يسـتقبلهم بصفتهـم يمثلـون أي شـيء، وانمـا بصفتهـم رجـالاً محترمين. وفي العام 1985 رفضت تاتشر ان تسـتقبل المطران ايليـا خـوري ومحمـد ملحم بصفتهمـا يمثـلان منظمـة التحريـر الفلسطينية وبالتالي لم يحصل اللقاء.

أذكر كل هذه الشواهد التاريخية والواقعية لأقول بـأن الأمر لو ترك لاسرائيل لما اعترفت بشيء ولما قبلت بأي حل. ولذلـك،

وفي مرحلة من مراحل النضـال الفلسطيني ومـن أجل اجهـاض هذا النضال اخترعت روابط القرى، ثم ما لبثت ان تخلت عنهـا بعد ان فشلت في اثبات وجودها وبعد ان لفظها الشعب. وبالتـالي لا تجوز المقارنة بين تلك التجربة وبين اتفاق أوسلو الذي يتحدث عن حقوق سياسية مشروعة للشعب الفلسطيني وعن انسحاب من غزة واريحا وعن نقل للسلطات الكاملة باستثناء الامن الخـارجي وعن سلطات تنفيذية وتشـريعية وقضائيـة وعـن انتخابـات عامـة وغير ذلك.

لماذا علينا ان نفترض سلفا ان النظام في الضفة والقطاع لن يكون ديمقراطياً ولن يكون منتخبا، بل معينـا مـن قبـل المنظمـة؟ واذا ارادت اسـرائيل ان يكـون كذلـك فلمـاذا تقبـل المنظمـة بهـذا الوضع وهي التـي أصـرت علـى تثبيـت مبـدأ الانتخابـات والـذي أفرد له ملحق خـاص بـه ؟ واذا قبلـت المنظمـة – فرضـا– بهـذا الوضـع فمن الذي يستطيع ان يجبر الشـعب علـى قبولـه ؟ ذلـك الشعب الذي ناضل لعدة أجيال من أجل حريـة الانسـان والوطـن والكلمة والتعبير، هل يقبل من أي كان ان يفرض عليه نمطاً مـن الحكم والنظام لا يرضاهما؟

من حيث المبدأ فقد انتهى هذه الايام نظام الابارتهيد في جنوب افريقيا، كما انتهى قبله نظام شبيه في زمبابوي (روديسيا - سابقا) والعالم لن يعود الى الوراء، ولن يقبل ان يبدأ القرن الواحد والعشرون بما بدأ به القرن التاسع عشر او القرن العشرون. وان عهد الباندستونات قد ولى، واذا كان بذهن الحكومة الاسرائيلية أي وهم من هذا، فسيكونون خارج التاريخ ولن يقبل العالم منهم هذه النظرية.

اما ان تكون مهمة مجلس الحكم الذاتي هي القيام بالواجبات تجاه السكان نيابة عن اسرائيل، فهذا تدحضه بنود كثيرة في الاتفاق سبق ان شرحناها وتناولناها بالتفصيل.

ومعروف انه لا تفصل الشعب الفلسطيني عن الشعب الاسرائيلي هوة حضارية واسعة، كما لا توجد مسافات في المستوى الثقافي بين الشعبين، لذلك فإن التقارب في المستوى الثقافي والحضاري بينهما يحول دون أية نظرة فوقية يمكن ان تدور بخلد الاسرائيليين. اما على المستوى الاقتصادي فإن الطاقات الفلسطينية التي سيتاح لها - اذا حصل - المساهمة في

مشروع السلطة الفلسطينية ستجعل من هذا الوطن منارة ازدهار، قد لا تستطيع منافسة الاسرائيليين ولكن لا تبتعد عنهم كثيرا.

الا ان هذا لا يعني أبدا ان هناك سؤالاً كبيرا حول امكانية نجاة الاقتصاد الفلسطيني من فخ التبعية المطلقة للاقتصاد الاسرائيلي والحاصل حاليا، الى الارتباط بالسوق العربية و الاقتصاد العربي؟ وللاجابة على هذا السؤال فان الشعارات والقوالب الجامدة والأمنيات لا تنفع ولا تفيد. ولا بد من توفير شروط ذاتية وموضوعية يتم التعامل بها بمنتهى الدقة والحكمة والمسؤولية للوصول الى الهدف المنشود. لانه علينا ان نعترف بأن الوضع الحالي للاقتصاد الفلسطيني – هذا ان امكن ان نسمي ما لدينا اقتصاداً – مرتبط ارتباطاً محكماً بالاقتصاد الاسرائيلي وتابع له تبعية – تكاد – تكون مطلقة. واذا توفرت النوايا الطيبية لدى الاسرائيليين لرفع مستوى شعبنا المعيشي، فيجب علينا ان لا نفترض توفر هذه النوايا للانعتاق من القبضة الاقتصادية الاسرائيلية، التي ترى في السوق الاستهلاكية الفلسطينية – على ضيق مساحتها، واليد العاملة الفلسطينية – لتوفرها – والسوق العربية التي تأتي بالتبعية او التتابع، ترى في جميع ذلك مجالات

هامة للاعتماد عليها في ازدهار الاقتصاد الاسرائيلي واستمراره وتطوره، وبالتأكيد فان اسرائيل تطمع في تأمين المجال الحيوي الذي تطمع فيه كل دولة من الدول المتقدمة التي تبحث عن الاسواق الواسعة والأيدي العاملة الرخيصة.

ونعود الى السؤال الكبير حول امكانية الانعتاق من فخ التبعية للاقتصاد الاسرائيلي، لنقول بأن هذه مهمة فلسطينية، ولكنها في الاساس مهمة عربية. و بمقدار ما نتحمل نحن الفلسطينيين مسؤولية بناء المؤسسات المتخصصة وجلب رؤوس الأموال والتعامل الحضاري مع العالم على أسس عملية وفنية وتقنية حديثة، بمقدار ما نتحمل ايضا مسؤولية الارتباط الوثيق مع العالم العربي القريب و البعيد، هذا الارتباط الذي يتطلب التكامل في إطار المصالح المشتركة. بخاصة ونحن مضطرون ان نمر بمراحل اربعة، تبدأ بالانفصال التدريجي عن الاقتصاد الاسرائيلي، وتمر بالتعاون غير المتكافئ مع هذا الاقتصاد، وتعبر الى التعاون المتكافئ وتنتهي بالتكامل الاقتصادي العربي.

نحن نعرف ان المهمة صعبة ومعقدة، ولكن لو عرف كل طرف مسؤوليته وقام بها، فمما لا شك فيه انه لا ينتهي القرن

العشرون الا وتكون الأوضاع الاقتصادية في المنطقة في أحسن حالاتها، الا ان هذا يتطلب بحثا جدياً في السوق العربية المشتركة؟

وهذا ايضا يقودنا الى سؤال كبير وهو كيف يمكن استكمال الانجاز السياسي الفلسطيني ونقله الى استقلال فعلي؟

لا يوجد أي وجه شبه بيننا وبين أي شعب حصل على حكم ذاتي، ثم وصل الى الاستقلال كما لا يوجد أي وجه شبه بيننا وبين أي شعب استوطن الآخرون أرضه ثم وصل الى الاستقلال.

ان الكيان الفلسطيني وليد يخرج من رحم الاشتباك مع الكيان الاسرائيلي الباقي والمهيمن والمتمكن ثم يسعى لكي ينفصل عنه و يبني لنفسه كيانا مستقلاً ويسيج هذا الكيان بسياج متين غير قابل للاختراق والتلف

ان نصوص الاتفاق التي قد تقرأ على انها زرعت أوتاد الاستقلال، لا تكفي لبناء الاستقلال لأن موازين القوى هي التي تتحكم بالنتائج، والقوة أهم من القانون، وان تكلم العالم كله عن سيادة القانون وعبر عن احترامه لها.ان الاماني والامال

مشروعة ومطلوبة، ولكن الواقع هو الذي يفرض نفسه وهو الذي يعتد به، وان كان من حقنا ان نسعى الى تغييره، لهذا لا بد من توفر شروط معينة:

– ان الكيان الجديد يجب ان يمثل كل أبناء الشعب الفلسطيني اينما كانوا ويعبر عن مصالحهم. حق المواطنة المقدس لكل فلسطيني اينما كان. هذه ليست دولة الضفة والقطاع انها دولة فلسطين.

– ان يشعر اللاجئون ان لهم مصلحة مباشرة في الارتباط بهذه الدولة. من خلال الهوية ومن خلال حماية مصالحهم العامة الى حين انتهاء المفاوضات حول وضعهم النهائي.

– لا بد لنا، قبل كل شيء، ان نحترم في كياننا الجديد حقوق الانسان، وان نقيم هذا الكيان على أسس الديمقراطية الحديثة والحرية التامة، والتعددية السياسية والاقتصاد الحر، وهذا لا يعني عدم وجود قطاع عام لبعض المجالات الضرورية، والانتقال من عقلية الثورة الى عقلية الدولة في بناء المؤسسات المتخصصة وغير ذلك من الادوات والعناصر والاشخاص المشهود بكفاءتهم وامانتهم وجدارتهم.

لقد استعملت بعض الدول شعار "الولاء قبل الكفاءة.." وقد ادى هذا الشعار بتلك الدول الى الكوارث والمصائب.

- لا يجوز الاستهانة بالعلاقة مع الدول العربية المجاورة، بل لا بد من الارتباط الوثيق معها على المستوى السياسي والاجتماعي والثقافي والحضاري. بشكل يجعلها سنداً قوياً لتطوير هذا الكيان نحو الاستقلال، وازالة كل أسباب التنافس او التنافر معها، مهما كانت، بل ان هذا الكيان بحاجة الى علاقات وطيدة مع كل الدول العربية التي ستسهم اسهاما هاما في بناء ودعم هذا الكيان.

- ان بناء العلاقات المتينة مع دول العالم لها أثر مباشر على تبني هذا الكيان وتقديم امكانات النمو والبقاء والتطور له، و لذلك فإن من الضروري ان يبني هذا الكيان شبكة علاقات دولية وقوية تشمل القضايا الاقتصادية والثقافية والتعامل الفني بشكل حضاري، يبرز وجه شعبنا وحقيقته.

- وإخيرا لا بد من بناء علاقات مع دولة اسرائيل قائمة على الثقة المتبادلة حتى يطمئن الاسرائيليون الى هذا الجار الجديد والعدو القديم، ومدى قدرته على التحول من العداء الى

التطبيع، دون افراط او تفريط وبخطـوات تتـوازى وتتماشـى مـع الخطوات العربية الاخرى.

الشؤون الفكرية والدراسات